مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد:5/ العدد:1/جوان2021، ص ص431-447

قراءة في تنافسية التجارة الخارجية الجزائرية من منظور بعض المؤشرات– دراسة تحليلية للفترة 2005-2019

A reading of the competitiveness of Algerian foreign trade from the perspective of some indicators - an analytical study for the period 2005-2019

د. بوشريبة محمد
Boucheriba mohamed
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2– الجزائر
mohammed.boucheriba@univ-constantine2.dz

د. منصور منال
Mansour manel
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2– الجزائر
manel.mansour@univ-constantine2.dz

*د. بوطكوك عمار
Boutekouk amar
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2– الجزائر
amar.boutekouk@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/12 تاريخ القبول: 2021/06/26 تاريخ النشر: 2021/06/30

الملخص: تهدف الدراسة إلى تحليل تنافسية التجارة الخارجية للفترة 2005 – 2019، من خلال تتبع هيكلها السلعي والجغرافي باستخدام تسع مؤشرات إحصائية للتنافسية، بغرض تحديد العوائق واكتشاف الإمكانات المتاحة لتنمية الصادرات وتطوير القدرات التنافسية. أظهرت النتائج أن صادرات الجزائر قليلة التنوع السلعي ومحدودة جغرافيا، مما جعلها تتأثر بالسياسات الاقتصادية للدول التي تتعامل معها.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الميزان التجاري الجزائري، الصادرات خارج المحروقات، المؤشرات الإحصائيّة للتنافسيّة.

تصنيف JEL: ***P45***

Abstract : The study aims to analyze the foreign trade competitiveness for the period 2005-2019, by tracking its commodity and geographical structure using nine statistical indicators of competitiveness, with the aim of identifying obstacles and discovering the potentials for export development and developing competitive capabilities. The results showed that Algeria's exports are of little commodity diversity and are limited geographically, which made them affected by the economic policies of the countries that deal with them.

Key words: foreign trade, Algerian trade balance, exports outside hydrocarbons, statistical indicators of competitiveness.

JEL classification codes: ***P45***

*المؤلف المرسل

المنارة للاستشارات

مقدمة:

تعكس التجارة الخارجية الهيكل الإنتاجي لمختلف القطاعات الاقتصادية، مما يجعلها تفسر مشاكل هذه الاخيرة، هذا من جهة، كما تعد همزة الوصل بين الاقتصاد الوطني والعالمي، من جهة ثانية، لهذا تعتبر مقياسا لتطور الاقتصاد وتنافسيته مقارنة بالاقتصاد العالمي.

هذا ما جعل معظم الدّول ومن بينها الجزائر؛ تقوم بحساب عدد من المؤشرات خاصة المرتبطة بالتجارة الخارجية، بسبب أهميتها، ارتباطها المباشر بالعالم الخارجي، تنوعها، اختلاف تفسيرها والغرض منها.

1.إشكالية البحث:

استنادا إلى ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هو واقع التجارة الخارجية الجزائرية وما مدى تنافسية صادراتها من منظور بعض المؤشرات؟

وللإحاطة بمختلف جوانب الاشكالية طرحنا الاسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي مراحل تطور الميزان التجاري الجزائري؟
- ما مدى تنافسية صادرات الاقتصاد الجزائري من منظور بعض المؤشرات؟

تهدف الدراسة إلى تتبع وتقييم هيكل ونمط التجارة الخارجية في الجزائر، مع استخدام مؤشرات التنافسية لقياس السياسات والأداء في هذه الدول لتعزيز فهم أنماط صادراتها، ومن ثم تقديم بعض المقترحات على ضوء النتائج المتوصل لها.

لتحقيق غاية هذا البحث والاجابة على الاشكالية المطروحة، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي؛ من أجل بلورة الاطار النظري للدراسة، وتحليل أهم متغيراتها، ثم الوقوف على واقع التجارة الخارجية الجزائرية بمختلف أبعادها.

لقد نالت الدراسات السابقة التي تم اعتمادها كمرجعية لبحثنا قسطا وافرا، وذلك فيما يخص التجارة الخارجية في جانبها النظري، وفي هذا المجال يمكننا استعراض:

- عليقرود، وآخرون، (ديسمبر 2017)، انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة – دراسة حالة السعودية والجزائر،تسلط هذه الدراسة الضوء على أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى انهيار أسعار النفط منذ 2014، واستطلاع أهم انعكاساتها ومختلف

الاستشارات

أبعادها على اقتصاديات الدول المصدرة. وخلصت الدراسة على أن انزلاق أسعار النفط يرجع إلى عوامل اقتصادية وسياسية مما يرهن الاستقرار السياسي لكل من السعودية والجزائر.

– سليم قط، عبد الوافي بولويز، (ديسمبر 2018)، الاقتصاد الجزائري بين واقع الريع واستراتيجية التنويع، هدفت هذه الدراسة إلى بحث سبل النسيج الاقتصادي الوطني، عن طريق التحولات الاقتصادية، وكذا التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري. وخلصت الدراسة إلى امكانية تنويع تركيبة الصادرات باتباع منظومة متكاملة من الاصلاحات لفك الارتباط بقطاع المحروقات، من خلال تفعيل السوق المالي والاستعانة بنظام الشراكة الأجنبية.

أما موقع هذا البحث من الدراسات السابقة هو محاولة استكمال ما طرحته هذه الدراسات، من خلال توسيع عدد المؤشرات، وتمديدها الى غاية2019.

للإحاطة بكل جوانب البحث، تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور، يمكن استعراضها على النحو التالي:

2. الاطار الفكري للتجارة الخارجية والتنافسية.

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي اقتصاد، لأنها تساعد على توسيع القدرة التنافسية للدولة.

1.2. ماهية التجارة الخارجية.

يعود الاهتمام بالتجارة الخارجية كمحرّك للنمو لإسهامات المدرسة التجارية(الكواز، مارس 2009، ص:3)، الذي دعا روادها إلى التركيز على الصادرات باعتبارها الضامن الأساسي للحفاظ على موازين تجارية ملائمة للبلد.بما يوفّر الأموال الكافية لتحقيق أهداف الدّولة؛ خاصة في ما يتعلق بتوسيع أسواق التصدير أمام السلع المحلية.

هذا ويمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها حركة للسلع والخدمات وانتقال رأس المال بين الدول المختلفة، وهي تختلف عن التجارة الداخلية التي تتم كلية داخل البلد الواحد.(يونس،2007،ص:11).

ونظرتهم للتجارة الخارجية ما هي إلا امتداد لنظريّتهم في الثروة، التي مفادها أنّ ثروة الأمّة تقاس بما لديها من ذهب وفضّة والطريق أمام زيادة ثروتها هو الالتجاء إلى التبادل التجاري، الذي لن يتحقق إلا إذا تفوّقت الصادرات على الواردات، بالتالي تتدفّق المعادن النفيسة للدّولة(حاتم،1991، ص:80).

كما أوضح روّاد هذا الفكر بأنّ ما تحققه التجارة الخارجية من خلال تصدير فائض الإنتاج من مختلف السلع، خاصة الصناعية، يرفع القدرة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية للدّولة، مما جعل

المنارة للاستشارات

هدف تنمية الصادرات يتطور من السعي للحصول على المعادن النفيسة لبلوغ هدف زيادة الإنتاج، تنويعه ورفع كفاءته بالعمل على دعم الصناعة التصديرية، زيادة حجم التبادل مع الخارج وتحقيق فائض الميزان التجاري(منصور،2017-2018، ص:2).

أما عن تعريف التجارة الخارجية فهي الحركات الدولية للسلع والخدمات بين الدول المختلفة، وهي احد أقسام المعاملات الاقتصادية الدولية، حيث تتألف العلاقات الاقتصادية الدولية من حركات الاشخاص متمثلة في الهجرة الدولية، وحركات السلع والخدمات ورؤوس الاموال والتي يطلق عليها" المعاملات الاقتصادية الدولية"، ومعنى ذلك أن القسم الآخر لها، إضافة للتجارة الخارجية، هو الحركات الدولية لرؤوس الاموال بين الدول المختلفة. (يونس،2007،ص:11).

أما عن أهمية التجارة الخارجية، فالدول كالأفراد لا يمكنها انتاج كل ما تحتاجه من السلع، أي انها لا تستطيع اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كليا ولفترة طويلة، لأنه اذا كان تخصص الافراد وفقا للمزايا النسبية التي يتمتعون بها، سيرفع من دخلهم الحقيقي عن طريق التجارة الداخلية التي يمارسونها فيما بينهم، فان التخصص الدولي وما يتبعه من قيام التجارة الخارجية بين الدول سيرفع الدخل القومي للدول المشتركة في التجارة، بالتالي ارتفاع دخول الافراد، ارتفاع مستوى رفاهيتهم الاقتصادية، وعلى ذلك، فلا يختلف المنطق الذي تقوم عليه التجارة الخارجية والداخلية، لأنهما نتيجة طبيعية لقيام التخصص وتقسيم العمل، الذي يؤدي بالضرورة الى قيام التبادل(يونس،2007،ص13).

كما ان التجارة الخارجية تكون مهمة:" لسبب واحد اساسي هو توسيع امكانيات استهلاك الدولة، أي ان تستهلك الدولة من كل السلع، أكثر مما سيكون إذا كانت حدودها مغلقة"(بكري، 2001، ص8).

2.2. مؤشرات التنافسية، أنواعها ومناهجها.

ارتبط مفهوم التنافسية في بداية السبعينات بالتجارة الخارجية، أما في التسعينات فارتبطت بالسياسة التكنولوجية للدول، وحاليا فإن تنافسية الدولة تعني مدى قدرتها على رفع مستويات معيشة مواطنيها.

ولقد عرفها معهد التنافسية العالمي بأنها الأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى ووضع لهذا التعريف مجالا يتناول الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمار الاجنبي المباشر(المعهد العربي للتخطيط، 2011).

الاستشارات

يتضح مما سبق تعقد مصطلح التنافسية، بمعنى الميزة التنافسية على مستوى الدولة، واحتوائه على الكثير من المتغيرات، فلا يوجد اتفاق حول تعريف محدد لمصطلح تنافسية الدولة، لان معظم الدراسات تطرح اكثر من عنصر يشتمل عليها مفهوم التنافسية

تشمل مؤشرات التنافسية عدة أبعاد ممكنة القياس (Bley& Schuller2006p3)،تساعد من جهة، الدول على مواجهة تحديات التنمية من خلال توفيرها للعديد من المعطيات، ومن جهة أخرى، تساعد الشركات على رفع جودة المنتج وتخفيض كلفته، توسيع تسويق المنتجفيالأسواق الخارجية وإدخال التكنولوجيا في إنتاجه:

أ. أنواع مؤشرات التنافسية الدولية

تتعدد مؤشرات التنافسية الدولية وفقا للمستوى المستهدف من قياسها مثل مؤشرات الاقتصاد الكلي، المؤشرات القطاعية ومؤشرات الأنشطة الاقتصادية(شمت، 2010، ص:25) إذا أخذنا في الاعتبار أن التنافسية تعني القدرة ا على تحقيق الربح والمحافظة على حصة سوقية باستمرار، فإنه من السهولة تعميم هذا المؤشر على مستوى أي قطاع أو صناعة. ويستند هذا المؤشر على الآراء المستمدة من الفكر النيوكلاسيكي الذي يعتمد في قياس التنافسية على أساس تكاليف الإنتاج دون النظر إلى التكاليف التسويقية، وذلك من خلال استخدام عدد من المعايير، أهمها: معايير متعلقة بالتكاليف، معايير متعلقة بالإنتاجية، معايير متعلقة بنمط التجارة:(الختلان، الخطيب، 2011، ص ص:111،112).

أما أهم مؤشرات قياس التنافسية على مستوى الميكرو (الجزئي) أي النشاط او الصناعة نذكر: مؤشر الانصبة السوقية التصديرية، مؤشر الأنصبة السوقية الثابتة، مؤشر اختراق الواردات، مؤشر اختراق الواردات الفعال، مؤشر آداء الواردات، مؤشر آداء الصادرات، مؤشر آداء الصادرات الصافي ومؤشر الميزة التنافسية الظاهرة(جالوس، 2019، ص:94،95)

ب. مناهج قياس التنافسية الدولية

نظرا لمحدودية المؤشرات الجزئية في الإحاطة بجوانب التنافسية، فقد طورت المنظمات الجهوية، الاقليمية والدولية مؤشرات مركبة تُرتب من خلالها التنافسية في العالم:

- تصنيف المعهد الدولي للتنمية الادارية بمدينة لوزان السويسرية، الذي يقدم تقرير سنوي يصدر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد، يسمى " **الكتاب السنوي للتنافسية العالمية**"يُصنف فيه الدول التي تتنافس على تحقيق المعايير الدولية للتنافسية العالمية.يُعتمد

المنارة للاستشارات

في قياس المؤشرات على 60% من البيانات الإحصائية، ويتم الحصول على بقية البيانات من استطلاعات الرأي لعينة من قياديين في منظمات الاعمال، حيث تم تقسيم البيئة الوطنية الى أربعة عوامل رئيسية ويندرج ضمن كل عامل خمس محاور فرعية، تشمل كل المحاور 332 مؤشر(عالم عربي، 2020، موقع الكت)، ولأن المعهد يعمل على مواءمة المؤشرات مع تحديات الاقتصاد العالمي كجائحة كورونا مثلا، فقد أضاف معايير جديدة في الإصدار 32 لتقرير عام 2020 ليعكس أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، هذا الأخير الذي اشتمل 63 دولة وضم 4 دول عربية فقط (الإمارات، قطر، السعودية والأردن)(IMD, 2020, June 2020, P( )

- تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس السويسرية، الذي قدم تقريره السنوي الأول في عام 2008، تحت اسم" **التقرير/المؤشر العالمي للتنافسية**"بمنهجية خاصة استمرت حتى عام2017، أين استخدم مقياس يضم 12 محور رئيسي تناولت 3 مجموعات أساسية لتحديد القدرة التنافسية للدول التي تراوحت بين 131 و148 دولة خلال سنتي 2007 و2017 على التوالي، أما تقرير سنة 2018 فقد غطى 140 دولة وفق منهجية معدلة من خلال مقياس يضم 12 محور رئيسي في البيئة الوطنية، هذاالأخير الذي قسم إلى 4 مجموعاتمع تعديل محتوى بعض المحاور، مع تخفيض عدد المؤشرات من 114 إلى 98 مؤشر(Dudas&Cibula, Vol 8, pp :50,53)؛
- تقرير التنافسية العربية الذي يعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت، منذ 2003 على شكل تقرير دوري للتنافسية العربية في الاسواق الدولية ومقارنتها مع عدة أقاليم في العالم، ليشمل الاصدار الثاني الذي أصدر عام 2006 على دراسة معمقة لتنافسية تجارة الخدمات والتحديات التي تواجه الدول العربية في استقطاب السياحة، ثم تقرير 2009، وكان آخر تقرير هو الإصدار الرابع لسنة2012، الذي بُني على مؤشرين فرعيين هما التنافسية الجارية والكامنة اللذان ينقسمان بدوريهما الى 70 مؤشر فرعي آخر، حيث يختلف التقرير عن التقارير الدولية في عدد الدول المدرجة في تصنيفها حسب الأداء النسبي، لأنه يستند في حساباته على مقارنة الدول العربية بمجموعة دول غير عربية تم اختيارها لتشكل نقطة مرجعية للأداء العربي في الأسواق الدولية(المعهد العربي للتخطيط، 2011، صص،22.21).

الاستشارات

3.2. مزيج مؤشرات تنافسية التّجارة الخارجية المختارة.

تستند هذه الدراسة على تحليل تسعة مؤشرات تغطي مختلف جوانب التجارة الخارجية الجزائرية:

أ. مؤشري التركز والتنوع السلعي.

إن مؤشر التنوع يعبّر عن القيمة المطلقة للفرق بين نصيب المنتج i في صادرات البلد j، ونصيب ذلك المنتج في الصادرات العالمية، أي أنه يقيس انحراف حصة صادرات منتج دولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة صادرات ذلك المنتج في الصادرات العالمية.

يحسب مؤشر التنوع كالتالي: (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2016):

$$S_j = \frac{\sum_{i=1}^{n} |h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث: S_j هو مؤشر التنوع،

h_{ij} تشير إلى نصيب المنتج i في إجمالي صادرات البلد j،

h_i نصيب المنتج i في إجمالي الصادرات العالمية.

تتراوح قيمة المؤشر بين صفر وواحد، بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية. أما مؤشر التركز، فيعبّر عن درجة اعتماد صادرات بلد على عدد محدود من السلع، ويقاس بعدة مؤشرات أهمها مؤشر هيرفندال– هيرشمان، الذي يقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات أو الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة، أو تنويعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية،يحسب مؤشر التركز بالعلاقة التالية(UNCTADSTAT, 12 Juin 2018, p4):

$$H_j = \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \left({}^{x_{ij}}/_{X_j}\right)^2} - \Big/ {}_{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}^{\sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث: H_j هومؤشر التركز، n عدد المنتجات الممكن تصديرها

x_{ij} قيمة صادرات البلد j من المنتج i،

$X_j = \sum_{i=1}^{n} x_{ij}$ وتعبر عن إجمالي الصادرات للدولة j.

المنارة للاستشارات

تتراوح قيمته بين صفر وواحد، حيث تشير القيم الدنيا للمؤشر لدرجات تركز أقل لكل من الصادرات أو الواردات، فيما تشير القيم الأعلى لدرجات تركز أكبر، أي: H=0 تنوع كبير، H=1 تركز كبير.

ب. مؤشرات من اعداد تقارير صندوق النقد العربي.

يصدر صندوق النقد العربي بصفة دورية ومنتظمة منذ عام 2012،"**نشرة إحصاءات تنافسية التجارة العربية الاجمالية والبينية**"،حيث أصدر الى غاية 2020 ثمانية تقارير، آخرها نشر في 20 يناير 2021، يشمل على بيانات التجارة الخارجية الاجمالية والبينية حسب التصنيف العام المنسق لعام 2006، لجميع الدول العربية فرادى ابتداء من التجارة الخارجية السلعية، التجارة السلعية البينية لكل دولة مقابل جميع الدول العربية، ثم حساب مؤشرات تنافسية الصادرات السلعية العربية في الأسواق العالمية، التي تقيس أهمية السلع ونسبتها في الأسواق العالمية، كما يُصدر"**تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية**"، ثم يقارنها مع عدة دول من أقاليم مختلفة، حيث كان الإصدار الأول في يناير 2016 شمل الفترة 2010-2013، والإصدار الرابع والأخير عام 2020 شمل الفترة 2016-2019، والذي تم الاعتماد عليه، حيث يظهر التقرير تحليلا لقياس القدرة التنافسية للقطاعات معينة.

- **مؤشر الميزة النسبية الظاهرة.**

يشير مفهوم الميزة النسبية لقدرات الدولة من موارد طبيعية، يد عاملة رخيصة، مناخ وموقع جغرافي يسمح لإنتاج رخيص وتنافسي، حيث كلما كانت النتائج النسبية لبلد ما كبيرة في صادرات منتوج ما كلما كانت ميزته النسبية الظاهرة في هذا المنتوج كبيرة، حيث تتراوح قيمته بين الصفر وأعداد موجبة عالية، وتدل السلع التي تقل فيها قيمة المؤشر عن الواحد إلى الافتقار إلى ميزة نسبية، وهو يستخدم في قياس السلع فرادى بالعلاقة التالية (صندوق النقد العربي، نشرة 2020، ص4):

$$RCA_{ij} = \frac{x_{ij}/X_i}{x_{wj}/X_w}$$

حيث: RCA_{ij} هومؤشر الميزة النسبية الظاهرة،

x_{ij} و x_{wj}صادرات الدولة (i) والصادرات العالمية (w) من السلعة (j)،

X_i و X_w الصادرات الكلية للدولة (i) و العالم (w).

الاستشارات

أي أنه يقيس النصيب النسبي للسلعة j في صادرات الدولة i بالمقارنة مع نصيب تلك السلعة في الصادرات العالمية w.

أصبحت العناصر المكونة للميزة النسبية غير فاعلة وغير مهمة في تحديد التنافسية، بسبب تحول مفهوم الميزة النسبية الى الميزة التنافسية، التي تشير لاعتماد الدولة في الانتاج على التكنولوجيا، العنصر الفكري، نوعية الانتاج وفهم احتياجات ورغبات المستهلك.

- **مؤشر الحصة السوقية**

يطلق على هذا المؤشر اسم"**حصة الصادرات السلعية في الأسواق العالمية**"،واختصارا مؤشر الحصة السوقية، ويمثل حصة صادرات بلد من سلعة ما الى إجمالي واردات العالم من نفس السلعة، ويحسب (صندوق النقد العربي، نشرة 2020، ص4):

$$MS = \frac{x_i}{m_i}$$

حيث :MS هو مؤشر الحصة السوقية،

x_i صادرات الدولة من السلعة (i) إلى السوق المستهدف؛

و m_i واردات السوق المستهدف الإجمالية من السلعة (i).

فكلما زادت حصة البلد في السوق تحسنت وضعيته التنافسية في هذا السوق.

ت. مؤشرات الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات.

يتخصص الديوان في إصدار عدة تقارير تتناول مختلف معطيات الاقتصاد الجزائري، من بينها تقرير دوري يحمل اسم المجموعات الاقتصادية (Collections statistiques)، الخاص بتطورات التجارة الخارجية الجزائرية للسلع خلال فترات مختلفة، حيث كان الاصدار الأول سنة 2012 ضم الفترة من 2001 الى 2011، وآخر إصدار كان في ديسمبر 2019، الخاص بالفترة من 2013 الى 2018. حيث يحسب في كل تقرير تطور المؤشرات التالية:

- **معدل الجهد عند التصدير**

ويمثل حصة الإنتاج المباع في الخارج، أي السلع التي تم تصديرها، ويحسب بنسبة مئوية، حيث من أجل حسابه يجب توفرالمجاميع بسعر السوق، أي إدراج الرسم على القيمة المضافة في حساب قيمة الإنتاج، هوامش التجارة وهوامش النقل، والواردات بالسعر الداخلي، أي إدراج حقوق الجمارك والرسم على القيمة المضافة. عدم توفر هذه العناصر سيسمح بالمرور لسعر السوق والأسعار الداخلية مما يعني ان حساب هذا المؤشر يتحقق بالاعتماد على المجاميع الخالية من الرسوم، الضرائب والهوامش السابقة الذكر(ONS , Collections 2019,P10).

المنارة للاستشارات

- **معدل الاختراق**

ويمثل حصة الواردات في السوق الداخلي بنسبة مئوية، علما ان السوق الداخلي هو قيمة الإنتاج، الواردات وحقوق الجمارك منقوص منها الصادرات خارج هوامش التجار، هوامش النقل وتصحيح باقي الضرائب على المنتجات.(ONS , Collections 2019,P10)

- **معدل التدويل**

ويمثل بالعلاقة الآتية (ONS , Collections 2019,P10) :

معدل التدويل= معدل الجهد عند التصدير + ((1- معدل الجهد عند التصدير)× معدل الاختراق))

3. تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005 -2019.

تعتبر بيانات التجارة الخارجية من سلع وخدمات ذات أهمية قصوى بالنسبة للسلطات العامة في الدولة وكذلك بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين بسبب أن التحليل الأولي لبيانات التجارة الخارجية، يبين شروط فقدان الاقتصاد أو ربحه للدخل، من خلال فحص ارصدة الموازين التجارية على المستوى الكلي، على مستوى الدولة أو المناطق الجغرافية،كما يسمح تحليل بيانات التجارة الخارجية، على المستوى الجزئي(بالنسبة للمؤسسة) من تحليل الأسواق، أما البيانات الهيكلية حسب المنتج تمكن من قياس درجة تبعية الاقتصاد، سواء من حيث الصادرات او الواردات، مما يمكن من الحكم على ضعف الاقتصاد امام الصدمات الخارجية، لهذا سنحاول من خلال هذا المحور التحليل الأولى لبيانات التجارة الخارجية على المستوى الكلي، من خلال تطور المبادلات التجارية للجزائر الذي يوضحه الجدول الموالي، بإدراج كل من الميزان التجاري الجزائري، رصيد الميزان التجاري، مع ابراز كذلك كل من الصادرات خارج المحروقا ت في الجزائر وصادرات المحروقات، دون نسيان معدل التغطية خلال الفترة 2005-2019:

الجدول رقم(1) تطور مكونات الميزان التجاري الجزائري 2005-2019

الواردات ب: CAF،الصادرات بFOBالوحدة: مليون دولار

	2005	2007	2009	2011
ص .خ محروقات	1099	1332	1066	2062
ص . محروقات	43937	58831	44128	71427
الصادرات	45036	60163	45194	73489
الواردات	20048	27631	39494	47247
الميزان التجاري	24989	32532	5900	26242

المنارة للاستشارات

نسبة التغطية	229	218	117	156
	2013	**2015**	**2017**	**2019**
ص .خ محروقات	2165	2063	1930	2580.37
ص . محروقات	63752	35724	33261	33243.17
الصادرات	65917	37787	35191	35823.54
الواردات	54852	51501	46059	41934.12
الميزان التجاري	11065	(13714)	(10868)	(6110.57)
نسبة التغطية	119	67	76	85.43

Agence Nationale de Développement de l'investissement, 2005-2019.
Direction Générale des Douanes, 2019, p:4.

يلاحظ من خلال الجدول،أن الميزان التجاري الجزائري ضعيف البنية لارتباطه، من جهة، بالأحوال الخارجية للمواد الأولية، عند تصدير المحروقات، ومن جهة أخرى، بالمنتجات الأساسية عند الاستيراد، مع تسجيل الميزان التجاري انخفاض شديد عام 2009 بسبب انخفاض سعر النفط (انتقل من 108.6 دولار للبرميل في أكتوبر 2008 لـ 59.2 دولار للبرميل في أكتوبر 2009)(M.R,,2010 p:7) مقابل ارتفاع في الواردات.أما رصيد الميزانية متغير حسب أسعار النفط، رغم أنه حقق فائض كبير خلال الفترة 2005-2014، لكن ذلك ليس بسبب قوة الاقتصاد الجزائري، لكنها فوائض تخفي التشوهات الهيكلية التي يعاني منها، لهذا سجل عجز عام 2015 متأثرا بانخفاض صادرات المحروقات، ليصل العجز لـ 6110.57 مليون دولار خلال 2019، كما وصل معدل التغطية لـ85.43%، ما يعكس هشاشة الميزان التجاري امام صادرات المحروقات التي تقلّصت.

إن ارتفاع معدل التغطية عن المائة يدل على ان الواردات مغطاة كليا بالصادرات، أي ان الصادرات تغطي حاجة الاقتصاد من الواردات وأكثر، لكن انخفض هذا المعدل عن المائة منذ 2014، ما يدل على عدم مقدرة الصادرات تغطية كلية للواردات، بسبب انخفاض سعر النفط مما خفض الصادرات وبذلك إيراداتها، حيث وصل عام 2018 لـ 90.22 %، مقارنة بنتائج سنة 2017 الذي بلغ فيها 76%، لينخفض لـ 85.43 عام 2019.

4. صادرات الجزائر من منظور بعض المؤشرات.

سيتم تحليل الصادرات الجزائرية من خلال المؤشرات التالية:

1.4. مؤشري التركز والتنوع السلعي

تتوقف قدرة الدولة على المحافظة على حصصها في الأسواق العالمية على عدد السلع المصدرة ومدى وجود طلب عالمي عليها، فكلما كانت الصادرات منحصرة في عدد قليل من

المنارة للاستشارات

السلع كلما زادت احتمالات المنافسة، لهذا سنوضح منخلال الجدول التالي مؤشري التركز والتنوع في الجزائر 2005-2019:

جدول رقم(2)مؤشري التركز والتنوع السلعي في الجزائر 2005-2019

السنة	2005			2019		
	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	ع س مصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع
المؤشر	108	0.588	0.812	99	0.471	0.817

UNCTADSTAT, Indices de concentration et de diversification des exportations et des importations par pays, Annuel, 1995-2019.Vue le 05/08/2019 http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx.

يتبين من الجدول أن عدد السلع المصدرة ظل في حدود 100 سلعة فقط خلال فترة الدراسة، وصادرات الجزائر لا زالت لم تصل بعد لدرجة التنوع المقبولة، وظلت تتصف بتدني درجة التنوع في صادراتها، ما يؤكد ذلك مؤشر التنوع للصادرات الذي لا يزال بعيدا عن المتوسط (50 بالمائة)، وفيما يتعلق بمؤشر التركز السلعي، فقد شهدت الجزائر ارتفاع في قيمة المؤشر عن المتوسط (0.588)عام 2005، مما يدل على وجود تركز سلعي في صادراتها، رغم انخفاضه الى 0.471 عام 2019.

2.4. مؤشرات تقارير صندوق النقد العربي.

استعرض صندوق النقد العربي في العدد الرابع من تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، لسنة 2020 و2013، تطور مجموعة من المؤشرات تخص الجزائر، نستعرضها في العنصر التالي:

أ. مؤشرات تقرير إحصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبينية.

بالاطلاع على نتائج هذا المؤشر، خلال الفترة من 2005 لـ 2019، تراجعت عدد السلع التي تتمتع بميزة نسبية في الجزائر، نتيجة استحواذ صادرات المحروقات على نسبة فاقت 90 بالمائة من إجمالي صادراتها السلعية، وهو ما يوضح أن الدول غير المصدرة للمحروقات تتمتع بعدد سلع أكبر من تلك المصدرة له.نستنتج أن تنافسية التجارة الخارجية للجزائر، وخلال عشر سنوات، ظلت متركزة في النفط وبعض المنتجات القليلة(لا تتعدى منتجان)، وتتسم جميع هذه السلع بأنها ضمن السلع ذات محتوى من الموارد، حيث بلغت قيمة المؤشر لهذه السلع قيم مرتفعة(صندوق النقد العربي، نشرة 2020، صص:80،71.)

الأكاديمية للاستشارات

أما السلع ذات المحتوى التكنولوجي فقد ظلت من أضعف السلع التنافسية لتدني قيمة المؤشر بها، كما أنه لم يحصل تحول ملموس في السلع محل المنافسة في التجارة الخارجية خلال هذه العشرية. كما أن الحصة السوقية للجزائر عرفت انخفاضات وارتفاعات، حيث انتقل المؤشر من 0.333 عام 2005 ثم 0.192 عام 2019، ما يدل على أن الجزائر فقدت جزء من حصتها في السوق العالمية، وهذه الحصة هي المحروقاتالتي عرفت انخفاضا في القيمة المضافة منذ 2005، فمن المهم اكتساب حصة من السوق أكبر في سوق صاعدة، أما اكتساب حصة السوق في سوق آفلة فذلك ليس بالأمر الجيد، كما أن تراجع الحصة من السوق أو ثباتها في سوق صاعدة يشير لفقدان الفرص. كما يلاحظ انتقال حصة الصادرات البينية للجزائر من اجمالي الصادرات من 2.26 عام 2005 الى 7.37عام 2019. (صندوق النقد العربي، نشرة 2020، صص:80،71)

ب. مؤشر القطاع الخارجي الجزائري فيتقرير تنافسية الاقتصاديات العربية.

استعرض صندوق النقد العربي العدد الرابع من تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، لقياس تنافسية الدول العربية خلال الفترة 2016-2019، باستخدام مؤشرين أساسيين هما مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار، كما ينقسم المؤشر الاول الى أربعة مؤشرات فرعية من بينها القطاع الخارجي، الذي يتكون بدوره من أربعة مؤشرات فرعية: الانفتاح التجاري، ميزان الحساب الجاري، الاحتياطيات الرسمية، تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالاشهر، حيث رتب التقرير الصادر سنة 2020، نسبة إجمالي حجم التجارة الخارجية الجزائرية الى اجمالي ناتجها المحلي خلال الفترة 2016 -2019، والمعروف بدرجة الانفتاح التجاري، كأحد المؤشرات الفرعية لمؤشر القطاع الخارجي، في المرتبة 21 (بمعدل 52 % خلال 2019) ما يشير لانخفاض انخراط الاقتصاد الجزائري من خلال تجارتها الخارجية في الاقتصاد العالمي، بالمقارنة بالمعدل الذي بلغه المؤشر في الامارات 168% كأول دولة عربية في هذا المؤشر، وذلك نتيجة اعتماد المؤشر على مجموعة من العوامل، أهمها تنافسية الدولة واعتمادها على الواردات وكذلك مدى التوجه الخارجي للسياسة التجارية الخارجية للدول وحجم الاسواق المحلية والخارجية، والتي أثبتت انخفاض تنافسية الاقتصاد الجزائري .

وانخفضت الاحتياطيات الرسمية للجزائر خلال متوسط الفترة، حيث انتقلت من 112.93 **مليار** دولار سنة 2016 الى 55.615 **مليار** دولار سنة 2019، بسبب تراجع سعر برميل

المنارة للاستشارات

النفط، رغم ذلك تم ترتيبها حسب هذا المؤشر الفرعي في المرتبة الثامنة، كما انخفضت قدرة الجزائر على تغطية وارداتها من السلع الأساسية، المعبر عنها بتغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية، حيث انتقلت من قرابة 27 شهر خلال سنة 2016 الى 15 شهر فقط خلال سنة 2019.(صندوق النقد العربي، تقرير 2020،ص35)

3.4. مؤشرات الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات.

تم الاستعانة بإصدار سنة 2016 و2019 لتقرير المجموعات الإحصائية التي يصدرها الديوان لرصد تطور مؤشر معدل الاختراق، معدل التدويل والجهد عند التصدير في الجزائر خلال الفترة 2005-2018، حيث استقر تقريبا مؤشر معدل الاختراق في الجزائر خلال الفترة 2005-2018، حيث انتقل من 21.5% عام 2005 الى 21.7 % عام 2018، رغم انه شهد منذ سنة 2014 انخفاضات مستمرة، ما يدل على انخفاض الواردات في السوق الداخلي. وانتقل مؤشر معدل الجهد عند التصدير في الجزائر خلال الفترة 2005-2018، من 38.6% عام 2005 الى 20.1% عام 2018، مما يدل على انخفاض الإنتاج المصدر للخارج.كمااستقر تقريبا مؤشر معدل التدويل في الجزائر خلال الفترة 2005-2018، حيث انتقل من 0.5% عام 2005 الى 0.6% عام 2018، رغم انه شهد منذ سنة 2010 انخفاضات مستمرة وصلت لـ 0.3%، ما يدل على استمرار انخفاضه طيلة فترة الدراسة. (ONS,Collections 2019,PP :92,154)

5. خاتمة.

لقد قامت الدراسة بتتبع وتقييم هيكل ونمط التجارة الخارجية في الجزائر، باستخدامنا مؤشرات التنافسية لرسم إطار وصفي يساعد في تحديد العوائق وقياس مدى نجاح السياسات المنتهجة في الجزائر، وذلك من أجل تعزيز فهم أنماط صادراتها، من خلال تتبع تطور ثمانية مؤشرات تغطي الجوانب المختلفة لهيكل التجارة الخارجية، تطورها وأنماطها، تحدّد العوائق وتستكشف الإمكانات المتاحة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

حيث خلص المحور الثاني إلى عدم تنوّع الصادرات السلعية وثبات أهمية قطاع المحروقات، كأهم مجموعة مسيطرة طيلة فترة الدراسة ما جعلها غير قادرة على المنافسة الخارجية، أما لمحور الثالث فأكد تركز الواردات والصادرات السلعية على الاتحاد الاوروبي.

ومن خلال مختلف محاور الدراسة تم التوصل للنتائج التالية:

الاستشارات

أ. النتائج:

– يُبين انخفاض عدد السلع ذات الميزة النسبية، أن تنافسية التجارة الخارجية للجزائر، ظلت متركزة في النفط وبعض المنتجات القليلة، حيث بلغت قيمة المؤشر لهذه السلع قيم مرتفعة، مما أدى لتراجع تنافسية الصادرات السلعية في الأسواق العالمية، كما تراجع القطاع الصناعي بانخفاض نسبة المكوّن التكنولوجي في معظم الصادرات؛

–تعتبر الجزائر من الاقتصاديات قليلة التنوع السلعي، حيث ارتفع قيمة مؤشر التركز عن المتوسط (0.588)عام 2005، رغم انخفاضه الى 0.471 عام 2019، وظلت عدد السلع المصدرة في حدود 100 سلعة خلال فترة الدراسة؛

–فقدت الجزائر جزء من حصتها النفطية في السوق العالمية، والتي عرفت انخفاضا في القيمة المضافة منذ 2005، وذلك من خلال مؤشر الحصة السوقية؛

–انتقل مؤشر معدل الجهد عند التصدير في الجزائر خلال الفترة 2005-2018، حسب الديوان الوطني للإحصائيات،من 38.6% عام 2005 الى 20.1% عام 2018، مما يدل على انخفاض الإنتاج المصدر للخارج؛

–الانخفاض المستمرة لمؤشر معدل الاختراق في الجزائر منذ 2014 يدل على انخفاض الواردات في السوق الداخلي.

وعلى ضوء النتائج السابقة تم تقديم المقترحات التالية:

ب. المقترحات

–عدم تغير وضع الميزان التجاري الجزائري واستمرار تبعيته لقطاع المحروقات بسبب التركيز السلعي والجغرافي يستدعي ضرورة تطوير القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات وتحسين مناخ الاستثمار، من أجل إرساء مساهمة فعلية للاستثمار المنتج في تقوية النمو خارج المحروقات ورفع تنافسية الصادرات الجزائرية؛

–معالجة مصادر التغييرات الهيكلية لدعم تنافسية الصادرات الجزائرية، بعد إبراز السياسات المنتهجة من أجل ذلك، ومدى نجاحها في تحقيق هدف تنمية الصادرات خارج المحروقات؛

–دراسة الأسواق الدولية لمعرفة احتياجاتها وتحديد إمكانية تلبية ذلك محليا؛

–دعم القدرة التكنولوجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الاطلاع على أحدث مستجدات التكنولوجيا.

المنارة للاستشارات

6. قائمة المراجع.

- Collections statistiques N°201/2016, Série E statistiques économiques N°88, évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2005 a 2015, Direction technique chargée de la comptabilité nationale, Office national des statistiques, octobre 2016.
- Collections statistiques N°214/2019, Série E statistiques économiques N°101, évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2013 a 2018, Direction technique chargée de la comptabilité nationale, Office national des statistiques, Décembre 2019.
-Amar Chouki Djebara,Panoramas sectoriels agro-alimentaire,N°7 ,Forum,Algex, Alger,2010.
-Brahim lakhlef,L'évolution des importations inquiétudes et impuissance,N°13, DZEntreprise,Alger,Aout2010.
-Brahim lakhlef,L'évolution des importations inquiétudes et impuissance,N°13, DZEntreprise,Alger,Aout2010.
https://unctadstat.unctad.org/https://www.douane.gov.dz/
-Laurent Bley, Guy Schuller, Les indicateurs synthétiques de compétitive 1995-2005, Revue économie et statistiques, N°11, Aout2006.
-M.R,L'urgence de la promotion des exportations hors hydrocarbures, N°6, Forum du commerce extérieur,Algex, Alger, Déc. 2010.
-Michel Biales, Rémi Leurion, Jean- Louis Rivaud,L'essentiel sur l'économie, 4ème édition, Berti Edition,Alger, 2007.
-Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, Statistiques du Commerce Extérieur de l'Algérie, Année 2019, Direction des Etudes et de la Prospective.
-Tomas Dudas, Adam Cibula, The changing methodology of theThe Global Competitiveness Index and its impact on Slovakia, Journal of interdisciplinary research,Vol 8, ADALTA.
-UNCTADSTAT (United Nations Conférence on Trade And Développent), 12 Juin 2018, Tout sur les indicateurs# 1indice de concentration des marchés a l'exportation.
-UNCTADSTAT, Indices de concentration et de diversification des exportations et des importations par pays, Annuel, 1995-2019.
-أحمد الكواز(مارس 2009)، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، ع 81، السنة8، مجلة جسر التنمية
-احمد بن عبد الكريم،محمد بن عبد الله(2010)، مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وأساسيات،ط2،سعودية.
-المعهد العربي للتخطيط (2011)، تقرير التنافسية العربية 2012، الاصدار4، الكويت.
-أمال اسماعيل جالوس (2019)، تطور مفهوم الميزة التنافسية وفقا لنظريات التجارة الدولية الحديثة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.

للاستشارات

-بلال بوجمعة،ملوك عثمان(2016)، تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016، الحوار الفكري، م 11، ع12، 140-173.

-جمال خنشول، حمزة عوادي(2014)، نحو استراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، م 4، ع 7، 7-43.

-حسن الحاج، محمدعدنان وديع(2005)، التنافسية تحدي الاقتصاديات العربية، إصدارات عامة، التنمية الاقتصادية والتطور والنمو، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

-خالد بن عبد الله الخثلان، طارق توفيق الخطيب(2011يناير)، القدرة التنافسية لأهم أصناف الصادرات القطنية المصرية في السوق الياباني، مجلة جامعة الملك سعود،المجلد 22، م21، العلوم الادارية، الرياض.

-سامي عفيفي حاتم(1994)، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط2، ج2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

-سميةزيرار، محمد موساوي(جوان 2020)، تطور التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الانضمام الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2000-2017، مجلة الاقتصاد والمناجمت، م18، ع2، 28-41.

-صندوق النقد العربي (2020)، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، ع: 4.

-صندوق النقد العربي(2013)، نشرة إحصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبينية،أبوظبي، ع 2.

-صندوق النقد العربي(2020)،نشرة إحصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبينية،أبو ظبي، ع 8.

-صندوق النقد العربي(2016)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2016، المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، ع: 36.

-فضيلة مزوزي،محمد قويدري(2020)، تقييم وتحليل مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر هرشمان هرفندل دراسة تحليلية للفترة 1990 -2018،مجلة معهد العلوم الاقتصادية، م32، ع2، 301-320.

-منال منصور (2017-2018)، اشكالية تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، دوكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2عبد الحميد مهري، قسنطينة.

-منال منصور(2018-2019)، التامين الدولي، مطبوعة لطلبة السنة الثالثة مالية البنوك والتأمينات، جامعة قسنطينة 2عبد الحميد مهري، قسنطينة.

-محمد كريم قروف (2020)،تحليل مؤشر تنويع هيكل التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام معامل هيرفندال – هيرشمان،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،م 7، ع1، 237-256.

-محمود يونس(2007)، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية.

-مصطفى محمود رشدي شيحة(2003)، الاسواق الدولية المفاهيم والنظريات والسياسات،دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.

المنارة للاستشارات